المحاضرة الرابعة:

نظريات التسيير العمومي الجديد

نظرية الاختيار العام:

هي فرع من الاقتصاد الذي يطبق أدوات التحليل الاقتصادي على دراسة المؤسسات السياسية وعمليات صنع القرار. إنه مجال متعدد التخصصات يعتمد على رؤى من الاقتصاد والعلوم السياسية وعلم النفس وعلم الاجتماع لفهم كيفية اتخاذ الأفراد والجماعات قرارات في سياق مشاكل العمل الجماعي. يمكن إرجاع أصول نظرية الاختيار العام إلى عمل علماء مثل **جيمس بوكانان وجوردون تولوك وكينيث أرو** في منتصف القرن العشرين.

ومع ذلك، كان الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل **ميلتون فريدمان** هو الذي لعب دوراً مهماً في تعميم النهج وتأسيسه كحقل فرعي متميز للاقتصاد.

الأفكار الرئيسية في نظرية الاختيار العام:

- تفترض نظرية الاختيار العام أن الأفراد عقلانيون ومهتمون ذاتياً، وأنهم يستجيبون للحوافز بطرق يمكن التنبؤ بها. هذا يعني أن صانعي السياسات لا يمكنهم افتراض أن الأفراد سيتصرفون دائماً في المصلحة العامة، وأنه يجب عليهم تصميم المؤسسات والسياسات التي تمثل سلوك الأفراد المهتمين بالذات.

- **تبرز نظرية الاختيار العام أيضاً أهمية تكاليف المعاملات ـ تكاليف إجراء اتفاقيات وتطبيقها ـ في تشكيل النتائج السياسية. يمكن أن تجعل تكاليف المعاملات المرتفعة من الصعب على الأفراد تنسيق تصرفاتهم والتغلب على مشاكل العمل الجماعي، في حين أن تكاليف المعاملات المنخفضة يمكن أن تسهل التعاون وتؤدي إلى نتائج أفضل.**
- **أحد أكثر التطبيقات شهرة لنظرية الاختيار العام هو تحليل سلوك البحث عن الإيجار. يحدث البحث عن الإيجار عندما يستخدم الأفراد أو المجموعات سلطتهم السياسية للحصول على امتيازات أو إعانات خاصة من الحكومة. يمكن أن يؤدي ذلك إلى نتائج غير فعالة، حيث يتم تحويل الموارد من الاستخدامات الإنتاجية إلى أنشطة البحث عن الإيجار.**
- **نظرية الاختيار العامة تلقي الضوء أيضاً على دور مجموعات المصالح في العملية السياسية. يمكن لمجموعات المصالح استخدام مواردها وتأثيرها السياسي لتشكيل نتائج السياسة لصالحها، وغالباً على حساب الجمهور الأوسع. يمكن أن يؤدي ذلك إلى سياسات تفيد مجموعة صغيرة من الأفراد أو الشركات، ولكنها ضارة ببقية المجتمع.**

تعد نظرية الاختيار العامة إطاراً قوياً لفهم كيفية عمل المؤسسات السياسية وعمليات صنع القرار. من خلال دمج رؤى من الاقتصاد والعلوم السياسية وغيرها من التخصصات، ألقي منظري الاختيار العام الضوء على مجموعة من القضايا المهمة، من سياسة البحث عن الإيجار والمصالح إلى تصميم المؤسسات السياسية الفعالة. كان **تأثير ميلتون فريدمان** الاختيار العام كبيراً، ويستمر عمله في إلهام العلماء وصانعي السياسات اليوم.

التطبيقات المعاصرة لنظرية الاختيار العام

أصبحت نظرية الاختيار العامة على نحو متزايد جانباً مهماً في الاقتصاد الحديث وتم تطبيقها على سياقات مختلفة، بما في ذلك السياسة وأنظمة السوق والسياسات العامة. تم استخدام التطبيقات المعاصرة لنظرية الاختيار العام لتحليل مختلف قضايا السياسة العامة، بما في ذلك الضرائب والتنظيم والإنفاق الحكومي.

طور منظري الاختيار العام نماذج للمساعدة في شرح كيفية اتخاذ الأفراد والجماعات القرارات في المجالات السياسية والاقتصادية. تعتمد هذه النماذج غالباً على الافتراضات حول المصلحة الذاتية العقلانية، وعدم تناسق المعلومات، ومشاكل العمل الجماعي. على الرغم من انتقاد نظرية الاختيار العام لكونها مبسطة للغاية في افتراضاتها وتجاهل العوامل الاجتماعية والثقافية، إلا أنها تظل أداة قيمة لفهم كيفية عمل النظم السياسية والاقتصادية.

أمثلة على كيفية تطبيق نظرية الاختيار العام في السياقات المعاصرة:

- **تحليل البيروقراطيات الحكومية**: تم استخدام نظرية الاختيار العام لشرح كيف غالباً ما يعطي البيروقراطيات الحكومية أولوية مصلحتها الذاتية على مصالح الجمهور. هذا يمكن أن يؤدي إلى عدم الكفاءة والفساد وسلوك البحث عن الإيجار. على سبيل المثال، يمكن أن تساعد نظرية الاختيار العام في توضيح سبب قيام الوكالات الحكومية بتقريب الإصلاحات التي من شأنها أن تقلل من ميزانياتها أو قوتها، حتى لو كانت هذه الإصلاحات ستفيد الجمهور.

- **تحليل سلوك التصويت**: تم استخدام نظرية الاختيار العام لتحليل سلوك الناخبين وكيف يؤثر على النتائج السياسية. على سبيل المثال، يمكن أن تساعد نظرية الاختيار العام في توضيح سبب عدم التصويت للناخبين دائماً في مصلحتهم الذاتية، ولماذا قد يكون لمجموعات المصالح

- **تحليل أنظمة السوق**: تم استخدام نظرية الاختيار العامة أيضاً لتحليل أنظمة السوق وكيفية عملها. على سبيل المثال، يمكن أن تساعد نظرية الاختيار العام في شرح سبب انخراط الشركات في سلوك البحث عن الإيجار لاكتساب مزايا على منافسيها، ولماذا قد تكون اللوائح غير

انتقادات لنظرية الاختيار العام

أهم الانتقادات لنظرية الاختيار العام:

- **الإفراط في التبسيط :يجادل النقاد بأن نظرية الاختيار العامة تبالغ في تبسيط عملية صنع القرار من خلال افتراض أن جميع الأفراد هم فاعلون عقلانيون يحفزونه فقط المصلحة الذاتية. في الواقع، قد يكون لدى الأفراد مجموعة متنوعة من الدوافع التي لا تهتم ذاتياً بحتة.**

- **اختلالات السلطة :انتقادات أخرى لنظرية الاختيار العام هي أنها تفشل في حساب اختلالات السلطة في العملية السياسية. قد يكون بعض الأفراد أو المجموعات أقوى من غيرهم، والتي يمكن أن تشوه عملية صنع القرار لصالحهم.**

- **عدم وجود أدلة تجريبية :يجادل بعض النقاد بأن نظرية الاختيار العامة تفتقر إلى الأدلة التجريبية لدعم مطالباتها. في حين أن هناك بعض الدراسات التي تدعم النظرية، إلا أن البعض الآخر لم يجد سوى القليل من الأدلة لدعم افتراضاتها.**

- النطاق المحدود :**يتم انتقاد نظرية الاختيار العام أيضاً بسبب وجود نطاق محدود، حيث تركز بشكل أساسي على سلوك الأفراد والجماعات في العملية السياسية. لا يفسر العوامل الأخرى التي قد تؤثر على صنع القرار، مثل العوامل الثقافية أو الاجتماعية.**

- **التحيز السياسي :**أخيراً، يجادل بعض النقاد بأن نظرية الاختيار العام منحازة سياسياً، لأنها تميل إلى تفضيل حلول السوق الحرة ومحدودية التدخل الحكومي. يمكن أن يؤدي هذا التحيز إلى التركيز الضيق على بعض القضايا وعدم النظر في حلول بديلة.

نظرية الوكالة:

نظرية الوكالة نظرية الوكالة (بالإنجليزيّة Agency Theory): طريقة دراسيّة تعتمد على تحديد العلاقة بين وسيط الأعمال والعميل، وتُساعد هذه النظريّة في معرفة أفضل الحوافز الخاصّة في الأفراد، والتي تظهر نتيجة نجاح الصّفقات التجاريّة، كما تُساهم في الحدِّ من النّفقات التي قد تظهر بسبب حدوث خلافات بين الوسطاء والعملاء. وتُعرف نظريّة الوكالة بأنّها فرضيّة تُساهم في تفسير العلاقات بين المُدراء والوكلاء في بيئة الأعمال، وتسعى هذه النظريّة إلى حلّ

المُشكلات التي من المُمكن أنّ تُؤثّر على أهداف العمل، أو تُؤدّي إلى زيادة مُستويات المخاطرة.

فرضيات نظرية الوكالة

تعتمد نظريّة الوكالة على مجموعة من الفرضيّات

فرضيّة كفاءة السوق

من فرضيات نظرية الوكالة المُرتبطة بالعلاقة بين قيمة الأدوات الماليّة في السوق مثل الأسهم، ومدى تأثيرها على سوق الأوراق الماليّة، ويتمُّ الحصول على المعلومات الماليّة الخاصّة في كفاءة السوق من خلال تقارير أداء المُنشآت والقوائم الماليّة. تعتمد فرضيّة كفاءة السوق على إمكانيّة تحديد القيمة الخاصّة في الشركة عن طريق قيمة أسهمها، وتُقسَم هذه الفرضيّة إلى ثلاثة أنواع،

هي: **كفاءة السوق الضّعيف:** هي الكفاءة التي تَستخدم أسعار الأسهم من أجل معرفة المعلومات التاريخيّة الخاصّة في حجم تداول الأوراق الماليّة، مع مُتابعة الفوائد قصيرة الأجل والمُتغيّرات الأخرى، وفي هذا النوع لا يمكن للمُستثمر أنّ يُحقّق عوائدَ ماليّة مُقابل معلومات الأسعار المُتوفّرة. **كفاءة السوق شبه القوي:** هي الكفاءة المُرتبطة بأسعار السوق الخاصّة بالأوراق الماليّة، والتي تُساعد على توفير المعلومات التاريخيّة والجديدة، وتتضمّن كافّة السياسات الماليّة الخاصّة بالشركات؛ إذ يعتمد السوق شبه القوي على استخدام المعلومات الخاصّة في السوق الضعيف؛ لذلك لا يستطيع المشاركون في هذا السوق تحقيق العوائد الماليّة المُعتادة من خلال تحليل المعلومات المُتوفّرة أو الجديدة، ولكن عندما يتمّ توفير معلومات أسعار الأوراق الماليّة بشكل محدود، عندها من المُمكن تحقيق عوائد ماليّة مُمتازة من خلال شراء أو بيع الأوراق الماليّة بعد الإعلان النهائيّ عن المعلومات الجديدة. كفاءة السوق القويّ: هي الكفاءة التي تُساهم في توفير كافّة المعلومات الماليّة عن كلّ الأوراق الماليّة، ممّا يُؤدّي إلى تحقيق استجابة سريعة من قبل أسواق الأوراق الماليّة للمعلومات المُتوفّرة عند المُتعاملين معها، ويُساهم ذلك في ظهور ردود أفعال سريعة من المُستثمرين من خلال الاستعانة بالتحليل الماليّ.

فرضيّة التصرّف الرّشيد: من فرضيّات نظريّة الوكالة

المُرتبطة بسعي وكلاء الأعمال إلى تعظيم مصالحهم الخاصّة على حساب المُساهمين في الشركات؛ إذ إنّ الوكلاء يستطيعون العمل على تحقيق مصلحتهم الشخصيّة وتفضيلها على المصلحة الخاصّة في المُساهمين؛ بسبب اختلاف الأهداف بينهم.

فرضيّة اختلاف التفضيلات: هي الفرضيّة المُرتبطة بالاختلاف بين تفضيلات المُدراء والمساهمين؛ إذ يسعى المُساهِم إلى أنّ يُحقق المدير أكبر جهد مُمكن مقابل حصوله على أجر مُناسب، بينما يسعى المدير إلى تحقيق منفعته الخاصّة عن طريق الحصول على أكبر كميّة من الحوافز والمُكافآت مع تقديم جهد أقل.

فرضيّة تحمّل المخاطر: هي الفرضيّة التي تُشير إلى اختلاف المواقف الخاصّة بين المدراء والمُساهمين اتّجاه المخاطر؛ إذ غالباً يكون المُساهِم مُحايداً في التّعامل مع المُخاطرة، بعكس المدير الذي يحرص على تجنّبها أو الابتعاد عنها؛ لذلك من الواجب على المُساهم تشجيع المدير حتى يتحمّل كلّ أو جزء من المُخاطرة؛ من أجل حماية مصالحه من التعرّض للضرّر، والتي تُؤثّر لاحقاً على مصالح المدير، ويعني هذا الشيء تحقيق المُشاركة في تحمّل المُخاطرة.

فرضيّة عدم تشابه المعلومات: هي فرضيّة من فرضيّات نظريّة الوكالة، والتي تفترض أنّ صاحب العمل غير قادر على مُتابعة ومُراقبة كافّة الأعمال الإداريّة، وأنّها قد لا تتشابه مع الأعمال المُفضّلة عنده، ويحدث ذلك بسبب الاختلاف بين أهداف المدير وصاحب العمل، أو نتيجةً لتقديم المدير معلومات تخدع صاحب العمل، ويُطلق على هذا الشيء مُسمّى عدم تشابه المعلومات .